مقابلة

جورج شاهين

هل من خطة لإعادة النازحين السوريين إلى بلادهم؟ فاعور: وقف المساعدات سيدفع أكثر من نصفهم للعودة

احيا الحديث عن انطلاق عمل اللجنة الوزارية الخاصة بالنازحين السوريين التي بدأت اجتماعاتها برئاسة نائب رئيس الحكومة طارق متري، بمشاركة وزراء متخصصين، الحديث عن برامج عودة النازحين السوريين تدريجا الى بلادهم. لهذا بدأت جمع المعلومات الدقيقة عن عددهم واحوالهم، بالتزامن مع التواصل مع المسؤولين السوريين لوضع خطة توفر عودتهم الآمنة والكريمة

في محاولة لاستشراف ما يمكن ان تقود اليه هذه الورشة الحكومية في ظل التطورات على الساحتين اللبنانية والسورية، التقت "الامن العام" استاذ الجغرافيا وعضو المجلس الوطني للبحوث العلمية الدكتور علي فاعور.

■ ما هي المعطيات التي تحيط بملف النازحين السوريين بعدما انطلقت اعمال اللجنة الوزارية المكلفة بدراسة الوضع واقتراح برامج جديدة للعودة؟

□ منذ بداية الازمة السورية عام 2011 وتدفق السوريين بالآلاف الى لبنان، رفضت الدولة اقامة مخيمات للنازحين او تسجيلهم كما فعلت الاردن وتركيا، او تحديد اماكن انتشارهم على الاراضي اللبنانية، حيث تسلمت المفوضية العليا للاجئين ادارة ملف النازحين بالتعاون والتنسيق مع المنظمات والهيئات الدولية.

مع تزايد تدفق النازحين السوريين، وبعدما تخطى عددهم المليون في لبنان، وبعد أقل من عامين على بدء الصراع في سوريا، دعا مجلس الامن لبنان الى انشاء مؤسسات فاعلة لادارة ملف النزوح السوري ومواجهة تداعيات الازمة، وللتوجه الى الدول المانحة لطلب المساعدات. اما ابرز التدابير التي اتخذتها الحكومة منذ بداية النزوح، فهي انها اقرت في جلسة 23 تشرين الاول 2014، ورقة سياسة النزوح السوري الى لبنان (Policy Paper) التي تضمنت وقف النزوح، والطلب من مفوضية اللاجئين التزام وقف تسجيل النازحين الا بعد موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية. وبعد نحو 10 سنوات اقرت الحكومة ورقة عمل جديدة عن ملف النازحين السوريين. مع كل حكومة جديدة، كان يتم تشكيل لجان وزارية لإدارة ملف النازحين والبحث في الية تصنيفه. لكن من دون ان يتم التقدم في معالجة هذا الملف على امتداد السنوات الماضية، مما ادى الى تفاقم الازمة وتزايد التوترات، كما ارهق الخزينة والبيئة والامن والبنى التحتية.

■ هل من احصاء رسمي لعدد النازحين، وهل ثمة تصنيف دقيق لأوضاعهم؟

□ نشرت المفوضية السامية للاجئين ان عدد السوريين في لبنان بلغ لغاية كانون الثاني 2025، 1,478,141. لكن تبين من توزيع اللاجئين المسجلين لدى المفوضية، انها خالفت قرار الدولة اللبنانية لجهة مطالبتها بوقف التسجيل منذ بداية العام 2015، وان لديها لائحتين: الاولى تضم اسماء مسجلين بموافقة الدولة منذ بداية الازمة السورية حتى العام 2015 وعددهم 780 الفا، ولائحة ثانية موازية تضم اسماء تم تسجيلها بشكل مخالف للقوانين منذ العام 2015 حتى 2019 وعددهم 706 آلاف. وقد بلغ مجموع عدد السوريين المسجلين لدى المفوضية بحسب مضمون "الداتا" التي سلمتها الى المدير العام للامن العام بالإنابة اللواء الياس البيسري في شهر كانون الاول 2023، 1,486,000 لاجئ سوري، من الذين يتلقون المساعدات في لبنان. خلال ندوة عن ملف النزوح السوري عقدت في باريس في آذار 2024، اعلن وزير الشؤون الاجتماعية السابق هكتور حجار، انه "يوجد مليون و468 الف نازح مسجلين، ومقابل كل ولادة لطفل لبناني هناك 4 ولادات لأطفال سوريين من دون اوراق ثبوتية". اما نسبة النازحين الحاصلين على اقامة قانونية فبلغت 17% عام 2022 (ممن اعمارهم 15 سنة واكثر)، مع تفاوت شاسع بين المناطق اللبنانية. كما تتزايد اعداد الولادات بين النازحين لتبلغ 64,559 ولادة عام 2022 (مقابل 62.866 بين اللبنانيين). وبينما يتناقص عدد اللبنانيين نتيجة هجرة الشباب ونقص الولادات، تتزايد في المقابل اعداد النازحين. والتي باتت توازي اكثر من نصف مجمل المقيمين في لبنان، وبخاصة من السوريين الذين باتت اعدادهم تقارب الثلاثة ملايين نازح.

■ يراهن مسؤولون على حصيلة اجتماع عقد مع وزيرة العمل والشؤون الاجتماعية السورية الدكتورة هند قبوات، فهل تعتقد ان الامر منطقي قبل ان تبسط السلطة الجديدة سيطرتها على البلاد؟

□ التواصل القائم بين لبنان وسوريا اليوم يعد الخطوة الاولى للتنسيق بين الجانبين، لكن سوريا لا تزال تعاني من الحصار الدولي، وهي تصنف بأنها اكبر ازمة لاجئين في التاريخ الحديث. ونظرا للأوضاع المعيشية الصعبة فيها، حيث يعاني الاقتصاد من تدهور شديد، والبنى التحتية الحيوية مدمرة الى حد كبير، فان اعادة النازحين تتطلب وضع خطة متكاملة تنفذ على مراحل، بدعم ومشاركة من المجتمع الدولي ومنظمات الامم المتحدة. هذا الامر يتطلب ايضا بسط سلطة الدولة السورية على اراضيها، وتوفير الدعم اللازم لتأمين الخدمات الاساسية. على ضوء نجاح خطة التفاهم المباشر بين لجان العودة في البلدين، تتسارع وتيرة العودة وتزداد مشاركة البلدان والمنظمات الدولية فيها. اما الفترة الزمنية للعودة، فقد تمتد على ثلاث سنوات وفقا لتسارع عملية اعادة الاعمار. لكن، في غياب التفاهم الواسع بين لبنان وسوريا، لن تتحقق العودة الكاملة ولو بعد عشرات السنين.

■ يعتقد اعضاء اللجنة الوزارية ان من المهم التعاون مع السلطات السورية والجهات الدولية والاممية، فهل التجارب السابقة مع المجتمع الدولي ومفوضية شؤون اللاجئين تحديدا مشجعة؟

□ يلاحظ منذ بداية الازمة السورية، ان المجتمع الدولي كان يربط عودة النازحين بالتغيير السياسي في سوريا. كما اعلن الاتحاد الاوروبي قبل انعقاد مؤتمر بروكسل الاول لدعم سوريا عام 2017، عن خطة لإعادة اعمارها، لكنه ربط ذلك بعملية "انتقال سياسي حقيقي". ثم صدر قرار تصويت البرلمان الاوروبي في 12 تموز 2023، بعدم الموافقة على عودة النازحين السوريين الى بلدهم، والمطالبة بحمايتهم في لبنان. هذا ما اكده الموقف الاميركي في منتصف شباط 2024، عبر تجديد الحصار المستمر على سوريا حتى اليوم. فشلت كل المحاولات السابقة في التعامل مع المفوضية، التي استمرت تضغط على الحكومة اللبنانية لتسجيل النازحين في مقابل اعطاء "الداتا" الكاملة لأعدادهم. كما

استاذ الجغرافيا وعضو المجلس الوطني للبحوث العلمية الدكتور علي فاعور.

> **UNHCR خالفت قرار الدولة عندما سجلت النازحين بعد العام 2015 في لائحة مخالفة**

اتبعت المفوضية سياسة دمج اللاجئين في المجتمعات المحلية، واستفادت في هذا المسعى من موقف الحكومة اللبنانية الرافض لإقامة مخيمات، حيث باتت حالة لبنان قريبة من الانفجار السكاني، بحسب تقرير المفوضية في اي بلد الى ثلث السكان كما هي الحال في لبنان، وذلك منذ احداث رواندا عام 1994".

■ تراهن وزيرة الشؤون الاجتماعية حنين السيد على ان (UNHCR) ستلعب دورا محوريا في تنفيذ الخطة، فهل تعتقد ان ثمة شيئا قد تبدل؟

□ في مؤتمر برلين عام 2014، رفض لبنان ان يخضع لازدواجية المعايير المطبقة على الاراضي اللبنانية، لجهة تقاسم المسؤولية وعدم تقيد المفوضية العليا للاجئين بالقوانين الدولية. وبحسب وزارة الخارجية في لبنان، فانها انتقدت عدم تمييزها في تقديم مساعداتها بين اللاجئ طالب الحماية والمساعدة والمهاجر طالب العمل؟ وسالت يومها: "كيف يحدث أن يحمل "نازح" سوري بطاقة "المفوضية" ويتمتع بـ"امتيازاتها"، وهو في الوقت ذاته "يعمل" ويحمل بطاقة "إقامة" و"إذن عمل"؟، كما أنه يزور سوريا من حين لآخر وهو امر يناقض شروط بطاقتها. على امتداد السنوات الماضية، استمر الخلاف بين الحكومة اللبنانية والمفوضية العليا للاجئين، التي تمتلك وحدها كل البيانات المتعلقة بأوضاع اللاجئين (الداتا)، واعدادهم وتوزيعهم في كل المناطق اللبنانية. ويلاحظ، بحسب تخطيط المفوضية انها حاولت في لبنان، تطبيق تجربة دولة كينيا في دمج اللاجئين وتوطينهم، عبر مشاريع اندماج اللاجئين على المدى الطويل، ووضع العقبات امام خطة عودتهم الى ديارهم في سوريا. يكفي العودة الى تجربة وزراء الشؤون الاجتماعية السابقين، وبخاصة تحذير الوزير رشيد درباس، في قوله عام 2015: "ان قرارات المفوضية العليا لا تتوافق مع المعايير التي حددتها الحكومة. ان المفوضية العليا الموجودة على الارض اللبنانية لا تحترم السياسة التي تعتمدها الدولة اللبنانية".

■ المعطيات الاولية المتوافرة لدى الوزيرة السيد تشير الى ان نحو 24% من النازحين السوريين مستعدون للعودة خلال هذا العام، وهو ما تبني عليه اللجنة برنامجها للعودة؟

□ اجرت المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين منذ العام 2017، دراسات استقصائية دورية عن "تصورات اللاجئين السوريين ورغبتهم في العودة الى سوريا". وقد نفذت الدراسة الاخيرة بداية العام 2025، حيث اظهرت نية العودة خلال الاشهر الاثني عشر المقبلة اختلافات كبيرة، بحيث ان اقل من ربع اللاجئين في لبنان (24% اي ما يوازي 355.000 فرد)، ينوون العودة الى بلادهم خلال الاشهر الـ12 المقبلة لاعادة بناء حياتهم. كما ◄

ان نحو نصف "اللاجئين" (56%) من الذين لا يريدون العودة او لم يحسموا قرارهم بعد، ينوون العودة خلال السنوات الخمس المقبلة. بحسب المفوضية "ركز اللاجئون في لبنان بشكل كبير على ضرورة توافر سبل العيش، وسهولة الوصول الى ممتلكاتهم او تأمين سكن بديل، اضافة الى تحسن اوضاع السلامة والامن قبل اتخاذ أي قرار نهائي بالعودة". لكن ما يسترعي الانتباه في شأن قرارات العودة، هو ان نسبة المنازل الصالحة للسكن هي7% فقط، حيث لا يزال اكثر من نصف الاسر (55%) التي تنوي العودة، تعرب عن مخاوفها بشأن توافر المسكن والخدمات وتأمين العمل.

■ يتوقع العاملون في اللجنة الوزارية ان تكون السلطات السورية الجديدة اكثر استعدادا للتعاون مع لبنان لاعادة النازحين؟

□ بعد مضي نحو 5 اشهر على التغيير السياسي في سوريا ان الدول لا تزال تتريث ولم تغير مواقفها لجهة دعم سوريا، كما لا يزال لبنان يشهد موجات تدفق جديدة وكثيفة من النازحين السوريين عبر الحدود البرية. الخطوة الاولى لعمل اللجنة الوزارية يجب ان تبدأ في لبنان بإزالة العوائق من طريق العودة، وفق الاتي:

• وقف المساعدات النقدية التي تمنع عودة

"مقابل كل ولادة لطفل لبناني هناك 4 ولادات لأطفال سوريين بلا اوراق ثبوتية"

النازحين، وتقدم بواسطة برنامج الاغذية العالمي واليونيسف والمفوضية. وهي تشمل كل افراد الاسرة لتأمين تكاليف المعيشة، كما تعتبر الشريان الحيوي للبقاء في لبنان، والتي تشمل: الحصول على التعليم، تقديم الرعاية الصحية، مساعدة الاطفال، دعم الاشخاص ذوي الاعاقة وكبار السن. كل هذه المساعدات يفتقر اليها اللبناني في وطنه اليوم، وهو يهاجر للبحث عن رزقه في الخارج.

• عدم السماح للمنظمات الدولية والهيئات والجمعيات العاملة في لبنان، من عربية واجنبية، القيام بأي مشاريع او وضع برامج للنازحين، من دون الحصول على موافقة الدولة وبالتنسيق معها، علما ان وقف هذه المساعدات سوف يدفع اكثر من نصف النازحين للعودة الى بلادهم في اقرب وقت.

■ تقول خطة اللجنة الوزارية بضرورة تحضير المناطق السورية التي تستقبل العائدين لضمان العودة وفق معايير الامان والكرامة، فهل ذلك ممكن؟

□ الخطوة الاولى تتطلب التنسيق مع السلطات السورية، وتشكيل لجان مشتركة لوضع خطة شاملة مدعومة بالأرقام والخرائط لتصنيف النازحين، وتحديد المناطق التي جاؤوا منها في سوريا، مما يسهل رسم خارطة طريق العودة على مراحل. تبين توزيعات النازحين السوريين في لبنان بحسب مناطق المنشأ التي جاؤوا منها، ان المناطق القريبة للحدود اللبنانية هي مركز انطلاق 48% من النازحين الى لبنان، وتشمل منطقة حمص (22%)، وحماه (7.3%)، ثم منطقة دمشق العاصمة (19%). اما المناطق البعيدة فهي:

• منطقة الشمال عند الحدود التركية (38.5%) وتضم حلب، ادلب والرقة.

• منطقة حوران السويداء في الجنوب عند الحدود الاردنية (8%)، وتضم القنيطرة، درعا، السويداء.

• منطقة الجزيرة في الشمال الشرقي عند الحدود العراقية (4.6%)، وتضم الحسكة ودير الزور.

بالنسبة الى معايير الامان والكرامة، فهي تخص موضوع اللاجئين، لكنها لا تطبق في البلدان الاوروبية التي تعتمد ازدواجية المعايير والتمييز بينهم.